الموقف العراقي الرسمي

لا شك أن متابعة الموقف العراقي الرسمي من أحداث تلك الأزمة يعد من أكثر المهام صعوبة، لا سيما في ظل تعقد هذا الموقف؛ فالعراق –من ناحية أولى– هو أحد طرفي الأزمة، بل هو مسرح أحداثها، ومن ناحية ثانية تتعدد وتتشعب مواقف الأطراف العراقية المختلفة من أحداث الأزمة ذاتها، بل إن مواقف بعض الأطراف قد تغيرت مع المراحل المتتابعة للأزمة على الرغم من قصر الفواصل الزمنية فيما بينها.

وهذا ما يتضح من خلال متابعة التطورات التي طرأت على مواقف الأطراف المختلفة التي كان لها دور في التجاذبات والتفاعلات في الداخل العراقي قبيل وأثناء وبعد العمليات العسكرية الرئيسية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا في العراق.

أولاً– مرحلة ما قبل الحرب:

انطلقت الرؤية العراقية الرسمية لاحتمالات الحرب ضد العراق من أن تلك الحرب هي أسوأ الاحتمالات المتوقعة، وأنها في حال حدوثها تعتبر عملاً عدوانيًا غير مشروع يخالف الأعراف الدولية والمواثيق القانونية التي تظلل المجتمع الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة.

وسلَّم الخطاب العراقي الرسمي في تلك المرحلة بأن التوجه نحو الحرب مرفوض عالميًا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا أصبحتا معزولتين عالميًا؛ بسبب رغبتهما في المضي قُدمًا بمشروع الحرب ضد العراق. واستدل الخطاب العراقي على ذلك بالمظاهرات الرافضة للحرب في مختلف دول العالم.

وقد ظهرت تلك القناعة في تصريحات سفير العراق في موسكو (عباس خلف) في ١٦ مارس ٢٠٠٣، التي تناول فيها القمة الأمريكية–البريطانية – الأسبانية التي عقدت في أرخبيل الأزور–ألبرت (التي اعتبرها المراقبون مجلس حرب)؛ حيث أكد الدبلوماسي العراقي على أن الهدف الرئيسي للقمة هو "**إنقاذ ماء الوجه**" بعد أن أصبح قادة تلك الدول "**معزولين سياسيًا ودبلوماسيًا في العالم بسبب خططهم العدوانية ضد العراق**"، الأكثر من ذلك أن سفير العراق في موسكو أكد أن اختيار مكان عقد القمة في جزيرة معزولة في المحيط الأطلنطي يعد دليلاً واضحًا على عدم شعور قادة تلك الدول بالأمان في دولهم؛ "**حيث جرت تظاهرات حاشدة ضد مخططات الحرب**"[1].

وعلى كل الأحوال، تعامل عراق صدام حسين مع فكرة الحرب على أساس أنها عمل عدواني تصر الولايات المتحدة على القيام به لتحقيق مآرب خاصة ... وأن العراق يحاول بكل الطرق تجنب تلك الحرب وإيقافها؛ حماية لشعوب المنطقة من ويلاتها، إلا أنه في حالة الإصرار الأمريكي على المضي قُدمًا في هذا الطريق سيضطر العراق إلى خوض تلك الحرب، مؤكدًا قدرته على تحقيق الانتصار فيها.

ومن متابعة التحركات العراقية في مرحلة ما قبل الحرب، يتضح أن نظام صدام حسين قد تعامل مع احتمالات قيام الحرب المتوقعة من خلال استراتيجية متعددة الأبعاد، لعل من أبرز خطوطها العامة ما يلي:

(١) الإعلاء من قيمة القانون الدولي وتأكيد التزام العراق به:

ركز الخطاب العراقي الرسمي في مرحلة ما قبل الحرب على قيمة القانون الدولي في منظومة العلاقات الدولية، وأبدى إصرارًا واضحًا على ضرورة احترام القانون الدولي لا سيما قواعده التي تحظر اللجوء للقوة العسكرية كوسيلة لفض المنازعات فيما بين الدول، وضرورة حلها بالطرق السلمية.

وكانت الساحة الرئيسية التي سعى عراق صدام حسين إلى استغلالها في هذا الإطار هي منظمة الأمم المتحدة؛ **فمن ناحية أولى**- تكررت مطالبات العراق للأمم المتحدة بضرورة وضع حد للغارات التي تشنها الطائرات الأمريكية/ البريطانية على أراضيه في إطار عمليات مراقبة حظر الطيران المفروض على شمال وجنوب العراق، على اعتبار أن تلك الغارات تشكل انتهاكًا ماديًا لقرارات مجلس الأمن، ففي الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٢ وجَّه وزير الخارجية العراقي –آنذاك- ناجي صبري الحديثي خطابًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ندد من خلاله بتلك الغارات قائلاً: "**إن هذا العدوان الإرهابي البربري الذي تشارك الكويت فيه بشكل مباشر هو انتهاك مادي صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة**"، ودعا الوزير العراقي مجلس الأمن إلى التخلي عن الانتقائية وازدواجية المعايير وإلى أن "**ينفذ واجباته بموجب الميثاق بأمانة وأن يضع حدًا لهذا العدوان الإرهابي ويحمّل مرتكبيه (الولايات المتحدة الأمريكية والكويت) المسئولية القانونية عنه**"[٢]. ومن ناحية ثانية ركز العراق على الدور الذي تلعبه المنظمة الدولية في عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. فقد وافق العراق على استقبال فرق التفتيش الدولية التابعة للمنظمة الدولية، معلنًا أنه مستعد للتعامل مع التساؤلات القائمة بشأن برامجه التسليحية.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات التفتيش على الأسلحة العراقية قد استؤنفت في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢ بعد توقُّف دام أربع سنوات؛ وذلك مع وصول لجنة "**أنموفيك**" برئاسة هانز بليكس إلى العراق في ذلك التاريخ. وقد قامت اللجنة –خلال تواجدها بالعراق- بالعديد من عمليات التفتيش، وأبدى عراق صدام حسين مرونة ملحوظة في التعامل معها؛ فعلى سبيل المثال، زار المفتشون في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ثلاثة مواقع على الأقل، أحدها منشأة "أم المعارك" التي كانت مركزًا للأبحاث النووية تديره لجنة التصنيع العسكرية على مسافة ١٥ كيلو مترًا جنوبي بغداد[٣]. كما أشارت بعض التقديرات العراقية إلى أن المفتشين زاروا ما يزيد على ٤٩٠ موقعًا شملت مكاتب وقصورًا رئاسية ومساجد وجامعات ومستشفيات ومصانع ومواقع عسكرية، مشيرين إلى أن هذا العمل ما كان ليتم لولا تعاون العراق معهم.

وقد دعم العراق توجهه التعاوني مع فرق التفتيش في هذا السياق من خلال تحركات عدة؛ فقد التزم العراق بتقديم تقريره إلى الأمم المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، حيث تسلمت الأمم المتحدة التقرير العراقي الذي وقع في اثنى عشرة ألف صفحة في السابع من ديسمبر عام ٢٠٠٢ ليسلّم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ثم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي[٤]. فيما أكد وزير الخارجية العراقي ناجي صبري أن تقديم العراق للتقرير قد جاء التزامًا بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، وأن التقرير "**شامل وكامل وليس فيه نقص**"[٥].

وقد تواكب ذلك مع إعلانات متكررة من قِبَل رموز النظام العراقي أن العراق لا يمتلك أي أسلحة

دمار شامل؛ حيث أعلن الرئيس العراقي صدام حسين مرارًا خلو بلاده من أسلحة الدمار الشامل قائلاً إن: "**أسلحة الدمار ليست إبرة يمكن إخفاؤها.. فقد جاء المفتشون طبقًا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ وتعامل العراق معهم كي يكشف الكذب الأمريكي/البريطاني لكنهم لم يجدوا شيئًا**"(٦).

وفي الإطار ذاته، أكد مسئولون عراقيون على أن العراق –وفقًا لتقارير سابقة للمفتشين الدوليين– قد دمر ٩٥% من برنامجه التسليحي بحلول عام ١٩٩٤(٧)، كما دعا العراق مسئولي المخابرات المركزية الأمريكية لزيارة المواقع المشتبه في احتوائها على أسلحة دمار شامل(٨). وكان من أبرز الخطوات المهادنة التي اتخذها العراق في هذا السياق؛ قيام الرئيس العراقي صدام حسين في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٣ بإصدار مرسوم جمهوري يحظر إنتاج واستيراد أسلحة الدمار الشامل، وجاء في ذلك المرسوم أنه تقرر منع الأفراد والشركات بالقطاعين الخاص والمختلط (العام والخاص) من استيراد أي بضاعة تدخل في صناعة الأسلحة البيولوجية والكيمائية، كما تقرر معاقبة المخالفين لهذا المرسوم(٩).

إلا أن ذلك التوجه من قِبَل العراق لم يمنع حدوث عدد من التوترات في مسيرة عملية التفتيش وفي علاقة لجنة "**الأنموفيك**" بالنظام العراقي، ومن أبرز الأمثلة التي يمكن تسليط الضوء عليها في هذا الإطار: عمليات الشد والجذب ما بين فرق التفتيش الدولية حول رغبة لجنة التفتيش في استجواب علماء عراقيين من العاملين بمجال التسلح، لا سيما وأن اللجنة رغبت في استجوابهم على انفراد، بينما رفضت السلطات العراقية ذلك مؤكدة أن تلك هي رغبة العلماء العراقيين الذين يريدون أن يتم الاستجواب في حضور مندوبين عراقيين حتى يكون هناك شهود على أقوالهم، ومن ثم تكررت حالات تأجيل استجواب علماء عراقيين في هذا الإطار(١٠).

أما أبرز حلقات التوتر ما بين الجانبين فقد جاءت في الخامس من يناير ٢٠٠٣؛ حيث اتهم الرئيس صدام حسين المفتشين الدوليين بممارسة التجسس على بلاده بدلاً من البحث عن أسلحة الدمار الشامل المحظورة، وقال صدام في خطاب له بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والثمانين لتأسيس جيش العراق إن: "**فرق التفتيش في العراق، بدلاً من أن تفتش عما يسمى بأسلحة التدمير الشامل لتكشف كذب الكاذبين وخداع من حاولوا خائبين خداع الرأي العام، راحت تهتم بجمع القوائم بأسماء العلماء العراقيين وتوجيه أسئلة مقصورة لغير أهدافها الظاهرة إلى العاملين، والاهتمام بمعسكرات الجيش وبالإنتاج الحربي غير المحظور وهذه الأمور كلها، أو القسم الأكبر منها عمل استخباري صرف**"(١١).

(٢) محاولة تمديد نطاق الأزمة لتشمل أطرافًا أخرى:

نشطت الأداة الدبلوماسية العراقية بشكل واضح في مرحلة ما قبل الحرب الأمريكية على العراق، ويمكن من خلال متابعة التحركات العراقية –في هذا الصدد– القول إن الهدف الرئيسي لتلك التحركات كان محاولة تحسين علاقات بغداد بدول الجوار والدول الموجودة في محيطها الإقليمي دون تقديم تنازلات حقيقية لهذه الدول، وقد تجلى ذلك من خلال تصريحات الرئيس العراقي صدام حسين لإحدى الصحف الروسية خلال شهر فبراير ٢٠٠٣ والتي أكد خلالها أن علاقات بغداد مع دول الجوار "**طبيعية**"، قائلاً: "**لهم مصالحهم الخاصة ونحن نتفهم هذه المصالح، وليس سرًا أننا ارتكبنا بعض الأخطاء، لكنها ليست أخطاءً استراتيجية**"(١٢).

جدير بالذكر أن التصريحات العراقية في هذا الإطار جاءت استكمالاً لتوجه بلوره ما سُمّي بخطاب الاعتذار، الذي وجّهه صدَّام حسين للشعب الكويتي في ديسمبر ٢٠٠٢، والذي كان من المفترض أن يقدم فيه صدام حسين اعتذاره عما حدث في عام ١٩٩٠، إلا أن مفردات الخطاب شملت العديد من التجاوزات التي كانت مثارًا للجدل وللعديد من علامات الاستفهام حول الجدوى من الخطاب وحول مصداقية دعوى الاعتذار التي اشتمل عليها.

من ناحية أخرى؛ ذهب الخطاب العراقي الرسمي في تلك المرحلة إلى التأكيد على أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من شن الحرب على العراق هو احتلال منطقة الخليج بأسرها للسيطرة على الثروة النفطية الهائلة في هذه المنطقة[١٣]. ففي خلال خطابه في ٢٠٠٣/١/٥ بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش العراقي المشار إليها سابقًا؛ أكد الرئيس صدام حسين (في إشارة إلى الحرب المتوقَّعة ضده) إلى أن "**للعدو أهدافًا**" كثيرة بهذه الجعجعة والصراخ المميت لنفسه، وليس العراق هو الهدف الوحيد؛ حيث يسعى إلى احتلال الخليج العربي احتلالاً ماديًا كاملاً ليحقق أهدافًا كثيرة من بينها أن يتدخل سياسيًا وعسكريًا في دوله[١٤].

وفي الإطار ذاته، أكَّد مسئولون عراقيون على أن الإدارة الأمريكية تسعى لتدمير العراق واستعماره واستعمار الدول العربية وإعادة رسم خارطتها السياسية وتحويل الدول العربية إلى دول هزيلة تابعة لإسرائيل[١٥].

كما حاول العراق استدراج بعض الدول الكبرى للتدخل في الأزمة، وكانت **روسيا** هي الدولة الرئيسية التي وجهت إليها التحركات العراقية في هذا الإطار، وقد انعكس ذلك في تصريحات الرئيس العراقي صدام حسين خلال المباحثات التي أجراها مع الوفد البرلماني الروسي برئاسة زعيم الحزب الشيوعي "جينادي زيوجانوف" الذي زار بغداد في فبراير ٢٠٠٣؛ فقد دعا الرئيس العراقي صدّام حسين روسيا خلال تلك المباحثات إلى الحرص على مصالحها في العراق وفي الشرق الأوسط "**الذي تعجلت طوعًا بالانسحاب منه**"، لافتًا الانتباه إلى أن "**العراق من الدول القلائل التي تدفع نقدًا لشراء الأسلحة الحديثة**"؛ في محاولة لإغراء روسيا بتقديم مساعدات عسكرية له، وأضاف بقوله: "**يمكننا أن نستخدم الأسلحة الحديثة بمهارة وكفاءة عاليتين، وهذا بحد ذاته يمثل دعاية للبلد الذي نشترى منه الأسلحة**"[١٦].

وفي السياق ذاته، كانت تصريحات نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أكثر صراحة؛ إذ قال: "**وقفت روسيا موقفًا لم يمنع العدوان على بلادنا عام ١٩٩١، ونأمل أن تتخذ روسيا هذه المرة موقفًا مغايرًا**"[١٧].

(٣) التجهيزات والاستعدادات العسكرية:

وفقًا للإحصاءات والتقارير المهتمة بالشأن العراقي؛ فقد دخل العراق للحرب مع الولايات المتحدة بقوات مسلحة قوامها ثلاثمائة وخمسة وتسعون ألف فرد، منها حوالي سبعين ألف رجل هم قوات الحرس الجمهوري، فيما ضم الجيش النظامي أكثر من سبع عشرة فرقة منها إحدى عشرة فرقة مشاة منخفضة المستوى، فضلاً عن خمس كتائب مغاوير، وفرقتين من القوات الخاصة. وقد امتلك العراق ما بين (٢٢٠٠-٢٦٠٠) دبابة، منها ألف وثمانمائة دبابة صالحة للقتال، إلى جانب ثلاث آلاف وسبعمائة مركبة مصفَّحة, بينما تكونت المدفعية العراقية من ثلاث آلاف وأربعمائة قطعة أغلبها بيد الحرس الجمهوري والوحدات الخاصة في الجيش النظامي. أما الدفاعات الجوية للعراق قبل الحرب فقد شملت سبعة

عشر ألف رجل وأكثر من ثمانمائة وخمسين منصة إطلاق صواريخ أرض/جو، فضلاً عن ثلاثة آلاف مدفع مضاد للطائرات، في حين ضمت القوات الجوية ثلاثمائة وست عشرة طائرة مقاتلة إلى جانب ثلاثين ألف رجل[١٨].

وكانت الاستراتيجية العسكرية العراقية للتعامل مع احتمالات الحرب –وفقًا لآراء الخبراء والمحللين العسكريين– تقوم على عنصر رئيسي؛ هو رفع قدرات القوات المسلحة العراقية بحيث تتمكن من امتصاص الضربة الأولى واستيعاب آثارها دونما انهيار، ثم جرّ القوات الأمريكية الغازية لحرب في المدن (**حرب شوارع**) تتكبد خلالها خسائر فادحة.

وفي إطار الإجراءات التي اتخذها العراق لتنفيذ تلك الاستراتيجية؛ قام الرئيس العراقي صدام حسين في ٢٠٠٣/٣/١٥ بإصدار مرسوم جمهوري قسَّم فيه العراق إلى أربع مناطق عسكرية ترتبط مباشرة بالرئيس صدام حسين هي[١٩]:

- المنطقة الشمالية، وتشمل الحدود الإدارية لمحافظات نينوي والتأميم ودهوك وأربيل والسليمانية، ويتولى قيادتها الفريق أول الركن عِزَّة إبراهيم نائب الرئيس العراقي.
- المنطقة الجنوبية، تشمل الحدود الإدارية لمحافظات البصرة وذي قار وميسان، على أن يتولى قيادتها الفريق أول الركن علي حسن المجيد عضو مجلس قيادة الثورة.
- منطقة الفرات الأوسط، تشمل الحدود الإدارية لمحافظات كربلاء والنجف والقادسية والمثنَّى، وأسندت قيادتها إلى مزبان خضر هادي عضو مجلس قيادة الثورة.
- المنطقة الوسطى، وتشمل الحدود الإدارية لمحافظات بغداد وصلاح الدين والأنبار وديالي وبابل وواسط، ويتولى قيادتها قصي صدام حسين نجل الرئيس صدام حسين وعضو قيادة قطر العراق في حزب البعث.

كما أصدر الرئيس العرقي أمرًا بنقل عدد من القيادات الميدانية العسكرية التي يثق في ولائها إلى المحافظات المحيطة ببغداد، لا سيما كربلاء وتكريت وديالي لفرض السيطرة عليها[٢٠].

وفي الإطار ذاته؛ أقام النظام العراقي خطة دفاع حول بغداد بحيث تُرابِط في كل منها قوات من الحرس الجمهوري الخاص، التي كانت معروفة بولائها الشديد لصدام حسين[٢١]. وعلى صعيد آخر، قام الجيش بمجموعة من أعمال حفر الخنادق الضخمة، والمتاريس الرملية العريضة، وزرع الألغام، ونصب معدات الإنذار المبكر الإلكترونية على ارتفاعات قصيرة من الأرض، ونشر مئات المدافع والصواريخ المضادة للطائرات والدروع، وتركيز مكعبات عملاقة من الأسمنت المسلح بالحديد والصخور حول العاصمة العراقية بغداد ومن جهاتها الأربع؛ وذلك استعدادًا للاحتماء من قنابل الطائرات ولصد الهجوم البري المحتمل[٢٢].

كما امتدت عمليات حفر الخنادق وملئها بالنفط الأسود من ضواحي بغداد وأحيائها البعيدة إلى مركز العاصمة، لا سيما في المناطق الحسَّاسة داخل بغداد كمقرات حزب البعث والدوائر الأمنية والمساجد والمدارس والدوائر الحكومية، وقد تم صب كميات كبيرة من النفط الأسود وزيت الغاز في الخنادق؛ لكي يتم إشعالها ما أن تكون القوات الأمريكية على أبواب المدينة؛ وذلك بهدف إبطاء حركة تلك القوات وتسهيل الهجوم عليها من قبل القوات العراقية التي

ستدافع عن المدينة. كما شدَّدت السلطات العراقية على سكان بغداد أوامر بحفر الخنادق داخل المنازل، فيما كانت هناك توقعات بأن تخضع المدينة لمنع تجوال صارم تشرف عليه قوات فدائيي صدام[٢٣]. وفي المدينة ذاتها ركزت قيادات الجيش والحرس الجمهوري على تحصين ملاجئ الاحتماء من الغارات الجوية لتقليل الخسائر البشرية سواء من المدنيين أو من صفوف المقاتلين والعسكريين ورجال الأمن والاستخبارات الذين يقودون المدافعين ويوجهونهم ويمدونهم بالذخائر والأسلحة متى بدأ القتال.

وفي إطار مخاطبة الجانب المعنوي لدى الجنود والمدنيين ارتفعت فوق المتاريس الموجودة في بغداد عبارات مثل "**أم المعارك ٢**" و"**سندمرهم على أسوار بغداد**" و"**أهلاً بهولاكو الأبيض**" وغيرها من الشعارات الحماسية[٢٤].

(٤) تأمين الجبهة الداخلية:

كان للاستراتيجية التي اتبعها نظام صدام حسين في مرحلة ما قبل الحرب بُعد داخلي واضح، كان الهدف الرئيسي منه تأمين الجبهة الداخلية، من خلال تحقيق الاستقرار والثبات على معادلة التجاذبات والتوازنات السياسية في الداخل العراقي. ولتحقيق تلك النتيجة ركنَ النظام العراقي السابق إلى استخدام **آليتين**:

أولاهما- موجَّهة نحو الرأي العام العراقي، وكانت تهدف إلى التأكيد على أن المواجهة مع الولايات المتحدة ستنتهي حتمًا في صالح العراق، ولا مجال للتشكيك في ذلك. وفي هذا الإطار بذلَ رموز النظام جهودًا عدة لتأكيد تلك الفكرة لدى الشعب العراقي، بداية بالرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي أكَّد في أحد تصريحاته على أن "**هذه المعركة ستحسم أشياء كثيرة، وتُرجع للأمة مهابتها ودورها واستحقاقها، مؤكدًا أنه يرى النصر ويتأكد منه**"[٢٥]، فيما أكد وزير الإعلام العراقي -آنذاك- محمد سعيد الصحاف على أن استمرار الولايات المتحدة في خططها لضرب العراق يعني أن المسئولين الأمريكيين يرسلون جنودهم إلى "**الموت المحقَّق في العراق**"[٢٦]، وفي الإطار ذاته، استخدم النظام العراقي السابق الآلة الإعلامية لبث الطمأنينة ما بين أفراد الشعب العراقي، إلى جانب حشد قواهم ورفع درجة استعدادهم للدخول إلى المعركة، وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي في حرص الفضائية العراقية على بث تفاصيل بعض الاجتماعات العسكرية، لا سيما تلك التي تضم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ونجليه قصي وعدي، فضلاً عن العديد من أقطاب النظام وأبرزهم طه ياسين رمضان وعزة إبراهيم.

وفي الإطار ذاته، أيضًا حاول الرئيس العراقي ورموز نظامه بشكل مستمر نفي الشائعات والتقارير التي تكرر تسريبها قبيل الحرب حول هروبهم من/ أو مغادرتهم العراق تجنبًا للحرب، ومن ثم ظهر طارق عزيز -نائب رئيس الوزراء العراقي السابق- على شاشات التلفزة قُبيل ساعات من بدء الحرب قائلاً للصحفيين إنه قرر لقاءهم للتأكيد على أن العراق مستعدٌّ للقتال، مشيرًا إلى أنه من غير المعقول قبول الإنذار الذي وجَّهه الرئيس الأمريكي جورج بوش للرئيس العراقي صدام حسين لمغادرة البلاد، مضيفًا أن "**شعب العراق وحده هو الذي يقرر مصيره، وليس رئيس الولايات المتحدة**"[٢٧].

من ناحية أخرى، قَبِلَ صدام حسين للمرة الأولى منذ زمن طويل أن يقوم بإجراء مقابلة صحفية مع إعلامي أجنبي؛ حيث التقى صدام حسين في شهر فبراير ٢٠٠٣ بـ"دان راذر" المذيع المعروف في شبكة التليفزيون الأمريكية الشهيرة **CBS** والتي بثت المقابلة ضمن برنامجها الأشهر "**٦٠ دقيقة**" الذي عُرض مساء

يـوم ٢٠٠٣/٢/٢٦، وخـلال هـذه المقابلـة حـرص الرئيس صدام حسين على أن يبدو واثقًا من نفسه، مؤكدًا على أنه لن يغادر العراق أو يلجأ سياسيًا إلى أي دولة كانت، لافتًا الانتباه إلى أحداث عام ١٩٩١ مؤكدًا أن العراق لم يُهزم في ذلك العام، وأن الجيش العراقي انسحب من الكويت بناء على قرار مباشر منه شخصيًا(٢٨).

تجدر الإشارة إلى أن التحركات العراقية في هذا الإطار قد اتسمت بصبغة دينية واضحة، إذ عكس الخطاب الرسمي تأكيدًا واضحًا على البعد الديني في تلك الحرب، وبدا ذلك في تصريحات عبد الرزاق السعدي (إمام مسجد أمّ المعارك في بغداد آنذاك) حيث قال إن: "**واجب كل المسلمين والعراقيين وغيرهم الآن هو مهاجمة المصالح الأمريكية أينماكانت، وإشعال النيران فيها، وإغراق سفنهم**". وكان العراق قد شهد إصدار فتوى تقول إن كل من يقدّم مساعدة للقوات البريطانية والأمريكية سيكون مصيره جهنم. وفي سياق حديثه عن موضوعات مماثلة، أضاف صدام حسين صبغة دينية على خطاباته الأخيرة حاثًا العراقيين على الدفاع عن وطنهم، كما نُشرت في شوارع بغداد صورة كبيرة لصدام حسين وهو يصلي(٢٩).

أما الآلية الثانية– فقد قصد بها النخبة السياسية الموجودة بالعراق في ذلك الوقت، ومن خلالها حاول صدام حسين أن يؤمّن تولي نجله قصي الرئاسة من بعده. ومن ثم فقد كان من أهم أهدافه تحييد القوى الرافضة لهذا الوضع وشل قدرتها على القيام بأي تحركات مناوئة أو معرقلة لخططه، وعليه وضع الرئيس العراقي أخاه برزان التكريتي (الذي اعُتبر من كبار معارضي انتقال السلطة من صدام حسين إلى نجله قصي) قيد الإقامة الجبرية قبيل أيام معدودة من بداية الحرب(٣٠).

وفي إطار السعي لتأمين الجبهة الداخلية أيضًا، وجّه نظام صدام حسين جزءًا من جهده للمؤسسة العسكرية في بلاده؛ حيث وردت تقارير تؤكد أن الرئيس العراقي قام في الفترة السابقة على الحرب بإبعاد الضباط الذين قد يشك في ولائهم له –لاسيما من الشيعة والتركمان والمسيحيين– من المناصب الحساسة في الجيش العراقي. كما أن الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب شهدت حركة اعتقالات واسعة النطاق، وُجهت ضد عدد من العاملين في المؤسسة العسكرية العراقية؛ حيث وصل إجمالي مَنْ تمَّ القبض عليهم من بين هؤلاء الأفراد إلى حوالي (٤٧) مهندسًا وفنيًا وعاملاً في التصنيع العسكري، وُجّهت إليهم تُهمُ بالتعاون مع المفتشين الدوليين الذين دأب نظام صدام حسين على وصفهم بالجواسيس(٣١).

وفي السياق ذاته، التقى الرئيس العراقي صدام حسين في بدايات شهر مارس ٢٠٠٣ بكبار قادة المقاتلين من فئتي الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، المعروفين بالولاء الشديد للرئيس العراقي السابق) وتمت تلك اللقاءات في القصور الرئاسية للرئيس صدام حسين، الذي حثهم خلال اللقاء بهم على أن ينشدوا الشهادة بهدف تدمير العدو الباطل والغزاة والخروج منتصرين عليهم(٣٢).

وإجمالاً؛ يمكن القول إن التحركات العراقية الرسمية في المرحلة التي سبقت قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب على العراق تندرج في إطار خطين رئيسيين: **الأول–** محاولة تجنب اندلاع الحرب، وفي إطاره (هذا الخط) سعى عراق صدام حسين إلى الإعلاء من شأن القانون الدولي، مع التأكيد على الالتزام العراقي الواضح به وبما فرضه عليه من التزامات، على نحو يدحض الأسباب التي تدعي الولايات المتحدة القيام بالحرب من أجلها، وبما يستوجب قيام المجتمع الدولي بالدفاع عن العراق في

مواجهة احتمالات الحرب التي يواجهها. وهذا أيضًا ما يفسر النهج التعاوني الذي سلَكَه عراق صدام حسين في التعامل مع فرق التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل في الشهور التي سبقت الحرب. وفي الإطار ذاته؛ تأتي التحركات الدبلوماسية العراقية التي أكدت بغداد من خلالها أطروحاتها المرتبطة بكونها ترتبط بعلاقات طبيعية مع دول الجوار، وأن الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي ليست فادحة، فضلاً عن التأكيد على أن العراق ليس الهدف الوحيد للحرب الأمريكية التي ستمتد حتمًا لتشمل دولاً عربية وإسلامية أخرى.

أما الخط **الثاني**- فهو الاستعداد الفعلي لاحتمالات اندلاع تلك الحرب، وفي سياقه تأتي الاستعدادات العسكرية التي قامت بها بغداد وهدفت إلى امتصاص آثار الضربة الأولى، ثم جّر القوات الغازية لحرب مدن يفترض أن تتكبد القوات الأمريكية فيها خسائر غير محتملة، فضلاً عن التحركات الهادفة إلى تأمين الجبهة الداخلية وتجييش الدعم الشعبي إلى جانب النظام، مع التأكيد المستمر على قدرة العراق على كسب تلك الحرب وتحقيق الانتصار فيها.

ثانيًا- مرحلة الحرب ذاتها:

شهدت تلك المرحلة استمرارًا في الرؤية العراقية التي انتُهجت في المرحلة السابقة لشنّ الحرب؛ فقد استمر نظام صدام حسين في قناعته بأن العراق يمكنه تحقيق الانتصار وبسهولة في تلك الحرب -التي بذلت بالفعل جهود كبيرة لمنع حدوثها- أو هذا على الأقل ما عكسه الخطاب العراقي الرسمي والسلوكيات التي انتهجها النظام العراقي خلال الفترة القصيرة التي استغرقتها العمليات العسكرية الرئيسية في تلك الحرب (والتي استمرت منذ العشرين من مارس ٢٠٠٣، وحتى التاسع من أبريل ٢٠٠٣ مع سقوط بغداد، وإن استمرت من الناحية الرسمية حتى الأول من مايو من العام ذاته حينما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية بشكل رسمي). **ويمكن تحديد الملامح العامة لردود الأفعال العراقية الرسمية تجاه الحرب خلال تلك المرحلة في النقاط التالية:**

(١) على صعيد العمليات العسكرية، أبدى العراق في بداية أحداث الحرب مقاومة اعتبرها عدد كبير من المراقبين "**غير متوقعة**"، لا سيما في ظل التفاوت الواضح في القدرات العسكرية لكل من العراق والولايات المتحدة، كما أن الأسلوب الذي اتبعه النظام العراقي في هذا الصدد كان مخالفًا للتكهنات؛ فقد تخلى عن استراتيجية الحرب النظامية القائمة على الجيوش الثابتة والتي تُعدّ من بقايا إرث المدارس العسكرية السوفيتية، ومنحَ وحداته أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في التحرك على الأرض في محاولة لجرّ الخصم إلى "حرب شوارع أو مدن" كما سبقت الإشارة، وفي الإطار ذاته تفادت قيادة الأركان العراقية تجميع الأسلحة الثقيلة التي تمثل أهدافًا مفضَّلة للضربات الجوية، فلم تظهر أي تحركات لِقطَع الأسلحة الثقيلة على الطرق البرية الواصلة ما بين المدن الرئيسية في العراق(٣٣).

وفي إطار عمليات المقاومة التي قامت بها قوات النظام العراقي خلال الأيام الأولى للحرب، واجهت القوات الأمريكية والبريطانية مقاومة شديدة صعَّبت من عملية دخولها للعديد من المدن، لا سيما ميناء **أم قصر** ومدينتي الناصرية والبصرة؛ حيث تبدَّت تلك المقاومة بشكل خاص من خلال استخدام أسلحة خفيفة متحصنة في مناطق سكنية، وذلك على الرغم من تدخل المروحيات والمدفعيات الأمريكية. وعلاوة على ذلك؛ هوجمت القوات الأمريكية والبريطانية من الخلف بقذائف **آر بي جي**، خاصة عندما استهدفت وحدة إسناد في مدخل مدينة

الناصرية؛ مما أدى لسقوط العديد من القتلى والمفقودين بين صفوف الأمريكيين.

تجدر الإشارة إلى أن القوات العراقية قد قامت كذلك بعدد من عمليات الهجوم المضاد؛ مثل تلك العملية التي تمت في بداية شهر أبريل التي شارك بها نحو خمسة آلاف مقاتل عبروا نهر دجلة إلى حيث المواقع التي احتلتها القوات الأمريكية؛ الأمر الذي دفع القيادة الأمريكية إلى نقل المعركة إلى مدينة الرصَّافة على الضفة الشرقية للنهر. وقد اعترفت القوات الأمريكية نفسها بنجاح وفعالية العديد من عمليات المقاومة العراقية "النظامية"؛ فقد اعترفت القيادة الأمريكية في السابع من أبريل بإسقاط إحدى طائراتها من طراز إيه ١٠ بصاروخ أرض/جو عراقي، كما أعلن البنتاجون في اليوم ذاته مقتل جندي أمريكي من قوات البحرية "**المارينز**"، فضلاً عن إصابة ستة جنود آخرين في معارك في ضواحي بغداد[٣٤]. فيما اعترف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بأن المقاومة العراقية يمكن أن تتصاعد على الرغم من تكهنات الخبراء بعكس ذلك، وقال: "**من الممكن أن تواجه القوات القادمة من الشمال والغرب مقاومة شديدة لبعض الوقت**"، وإن أكد في الوقت نفسه ثقته في تمكّن القوات الأمريكية من "**النصر**"[٣٥].

إلا أن التكتيكات العراقية قد عكست تغيرًا كبيرًا مع تمكن القوات الأمريكية من الاقتراب بشكل واضح من العاصمة العراقية بغداد؛ فقد غابت رموز السلطة العراقية (من شُرطة وأمن) بشكل كامل من الشوارع الرئيسية بوسط المدينة، فيما كانت القوات الأمريكية تقترب من المداخل الشمالية والشرقية والغربية للعاصمة العراقية للالتحام بالقوات التي تمكنت من دخول المدينة من جنوبها الغربي قبيل أسبوع من تلك الأحداث[٣٦].

(٢) على صعيد تجاذبات الداخل العراقي، بذل نظام صدام حسين محاولات عدة لحشد القوى الداخلية إلى جانب النظام في مواجهة الغزو الأمريكي، وذلك من خلال آليات عدة؛ فكانت هناك من ناحية أولى -الخطب الحماسية الموجَّهة من قبل رموز النظام وقياداته المختلفة، والتي كان من أبرز أمثلتها ظهور الرئيس العراقي السابق صدام حسين بنفسه بعد ساعات من بداية الحرب في التليفزيون العراقي الذي قطع بث محطته الفضائية وحولها إلى محطة الشباب؛ حيث وعد صدَّام العراقيين بالنصر، وتعهد بمقاومة الغزاة وإيصالهم إلى الحد الذي يفقدون فيه صبرهم، كما ألقى أبياتًا من الشعر الحماسي تحدث فيها عن إطلاق السيف وسرج الخيول وإبقاء النار لاهبة، ووصف بوش بـ"**الصغير الأرعن**"، قائلاً إنه ارتكب جريمته التي توعَّد هو وأعوانه العراق بها[٣٧].

ومن ناحية أخرى، سعى النظام العراقي إلى حشد وتجييش مختلف القوى الموجودة في المجتمع العراقي، لا سيما تلك القوى التي تتمتع بدعم قاعدة شعبية عريضة، خاصة القبائل أو العشائر العراقية؛ حيث تستحوذ العشائر على مئات الآلاف من الرجال المسلَّحين الذين من الممكن أن يشكّلوا خطرًا حقيقيًا على القوات الغازية. ووعيًا منه بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه رجال القبائل في هذا الصدد، دعا الرئيس العراقي في خطاب له أذيع في يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٣ جميع العراقيين (**خاصة القبائل**) "**إلى مواصلة المقاومة**"، وقال -في إشارة إلى دورهم- إن "**قوات العدوان حيثما توغلت في أراضينا، تاركة الصحراء خلفها تجد السكان العراقيين يحيطون بها ويوجّهون نيرانهم إليها**"[٣٨].

وفي السياق ذاته، شهدت بغداد انعقاد مؤتمر غير عادي خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر مارس، وحضره حوالي ثلاثمائة شيخ من شيوخ القبائل

والعشائر العراقية الذين ارتدوا أزياءهم التقليدية من جميع أرجاء العراق: (من الموصل في الشمال إلى البصرة في الجنوب). وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو إعطاء شيوخ القبائل مجموعة من التوجيهات حول كيفية تنظيم مقاومة عشرات الآلاف من رجال القبائل في العراق في مواجهة قوات التحالف. وقد عقد المؤتمر في فندق صغير بوسط المدينة ولم يسمح للمراسلين الأجانب بحضوره، إلا أن قادة القبائل كانوا يكونون تجمعات خارج الفندق للتباهي بقدرات مقاتليهم ودورهم في القتال، وكيف أنهم يلعبون دورًا مهمًا في إثارة المتاعب للقوات الأمريكية في جنوب وشمال وغرب البلاد، مؤكدين أن أسلحتهم ليست بدائية، وأنهم كانوا يتلقون الأسلحة والذخائر من حزب البعث (الحاكم في العراق آنذاك)[٣٩].

تجدر الإشارة إلى أن علاقة نظام صدام حسين بالقبائل والعشائر العراقية قد بدأت في مرحلة متأخرة بعد أحداث حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، حينما التفت إليها الرئيس العراقي في أوجّ الفوضى الداخلية التي مرت بها البلاد، طالبًا دعمها لاستعادة سيطرته على البلاد، لا سيما وأن أحداث تلك الحرب قد أضعفت من نفوذ مؤسسة الرئاسة وسلطاتها؛ مما جعل صدام حسين يبحث عن دعامات جديدة لبسط نفوذه، ومن ثم اتجه للعشائر والقبائل بعد أن كان قد درجَ على تجاهلها منذ مقدمه للسلطة توجسًا من أن تكون هناك أي سلطة موازية لنظامه.

ولتكريس مصالحه مع تلك القبائل بعد أحداث عام ١٩٩١ تقدم الرئيس صدام حسين باعتذار إلى زعماء القبائل عن الإصلاحات الزراعية التي قام بها وأدت إلى تقويض سلطاتهم، ثم قام بمنحهم سلطات واسعة على المستوى المحلي؛ بحيث أصبحت تلك القبائل جزءًا من مؤسسات الدولة؛ فلم تعد تمارس سلطاتها في محيطها الطبيعي في القرى والبوادي فحسب، بل تعدتها إلى المدن العراقية المختلفة ومنها العاصمة بغداد، وفي ظل نظام صدام حسين بعد حرب الخليج الثانية أصبح شبان القبائل يعفون من الخدمة العسكرية، كما كان يتم تزويدهم بالأسلحة الخفيفة ووسائل النقل والاتصالات، وعليه شكلت هذه الروابط -التي نسجها صدام حسين مع القبائل والمكاسب التي منحها لهم- حافزًا لهم على الاستبسال في الحرب[٤٠].

(٣) على الصعيد الإعلامي، من أبرز الظواهر التي شهدتها أحداث الحرب الأمريكية/ البريطانية على العراق الاستخدام المثير للجدل للآلة الإعلامية من قبل جميع الأطراف المعنية بالأزمة لا سيما أطرافها الأساسية.

وعلى الجانب العراقي؛ استخدم نظام صدام حسين الآلة الإعلامية لتحقيق هدف أساسي؛ هو تضخيم وإبراز -إن لم تكن المبالغة في- ما تم تحقيقه من إنجازات وانتصارات عسكرية. وكان من أبرز الأمثلة التي شهدتها الحرب في هذا الإطار حادثة الفلاح العراقي "**منقاش**" الذي أذاعت وسائل الإعلام العراقية بعد أيام من بداية الحرب أنه تمكَّن من إسقاط طائرة حربية أمريكية من طراز أباتشي المتطورة باستخدام بندقية قديمة (من طراز "برنو") تشيكية الصنع؛ حيث قام التليفزيون العراقي ببث صور هذا الفلاح العجوز وهو واقف بجوار الطائرة بعد سقوطها (مع العلم بأن الطائرة ظهرت في وسائل الإعلام خالية من أي أضرار أو خدوش؛ مما جعل عددًا كبيرًا من المراقبين يؤكدون أن الطائرة هبطت اضطراريًا بعد تعرض محركها لخلل فني[٤١].

وفي السياق ذاته جاءت الدعوات المستمرة من قبل رموز النظام العراقي (ومن أبرزهم وزير الخارجية ناجي صبري الحديثي) للقوات الأمريكية البريطانية

"**بالانسحاب المبكر**" من الأراضي العراقية للحد من خسائرها، قائلاً في تصريحات له يوم ٣٠ مارس ٢٠٠٣: "**ليس أمامهم إلا الانسحاب المبكر بسرعة، وانسحابهم اليوم قبل الغد أفضل لهم؛ لأنه يوفر عليهم المزيد من الخسائر في الأرواح والمعدات**"، كما أكد أن القوات الأمريكية–البريطانية "تندحر على كل الجبهات، "**وتتراجع أمام الضربات القوية المدمرة التي يوجهها العراقيون مدنيون وعسكريون**"، وقال كذلك: "**كل يوم يمر يغوص فيه الأمريكيون والبريطانيون في وحل الهزيمة أكثر، وتزداد خسائرهم، سنحول هذه الصحراء إلى مقبرة للأمريكيين والبريطانيين**"[٤٢].

وهكذا على صعيد متصل عمدت الآلة الإعلامية الرسمية في عراق صدام حسين إلى إضفاء قدر كبير من الضبابية وعدم الوضوح حول مصير الرئيس العراقي، وحول ما إذا كان على قيد الحياة أم أُصيب بجروح أو غيرها من الاحتمالات؛ فقد عرضت وسائل الإعلام المتلفزة في العراق صورًا للرئيس في بعض الاجتماعات دون أن يحدد موعد عقدها، كما أن معظم البيانات الرئاسية التي صدرت خلال الحرب قد ألقاها الوزراء نيابة عن الرئيس العراقي؛ فقد نُسب إلى الرئيس العراقي قوله (في رسالة موجَّهة لحفيدته ثريا برزان تلاها التلفزيون العراقي في الثاني من أبريل ٢٠٠٣) إن الجيش العراقي لن يترك قوات التحالف الأمريكي/البريطاني تمر إلى بغداد، وأنه يشم رائحة النصر، وأن العراق استخدم حتى الآن ثلث قواته فقط. وأعلن مدير عام وزارة الإعلام العراقية (عدي الطائي) ردًا على تساؤلات حول عدم ظهور الرئيس صدام، أن الرئيس العراقي "**حي يرزق**" و"**شاهده العالم أجمع يتابع نشاطه هنا وهناك**"[٤٣]، فيما ألقي وزير الإعلام العراقي –آنذاك– محمد سعيد الصحاف خطابًا في الأول من أبريل نيابة عن الرئيس صدام حسين دعا من خلاله العراقيين إلى الجهاد ووعدهم بالنصر وهزيمة الأمريكيين، وقال إن "**العدوان الذي يقوم به المعتدون عدوان على الدين والمال والعِرْض والنفس، لذلك وَجَبَ الجهاد**"، وقد أثار الخطاب الذي ألقاه الصحاف نيابة عن صدام حسين علامات استفهام حول بقاء الرئيس صدام حسين على قيد الحياة وإلا لكان ألقى الخطاب بنفسه أو على الأقل قام بتسجيله بصوته[٤٤].

جدير بالذكر أن جميع المسئولين العراقيين أكدوا على كون رئيس النظام صدام حسين على قيد الحياة، إلا أن كلاً منهم رفض التأكيد على أنه رآه شخصيًا، كما اتسم رد فعل بعض رموز النظام العراقي تجاه سؤالهم بشأن التأكيد على رؤيتهم شخصيًا للرئيس العراقي بالعنف الملحوظ، وكان أبرز الأمثلة في هذا الإطار رد وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الحديثي على سؤال بهذا المعنى من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، خلال حديث له فيها أذيع في الرابع من أبريل ٢٠٠٣؛ إذ كان جواب الوزير العراقي السابق: "**ليس من شأنك أن توجه مثل هذا السؤال**"[٤٥].

أما أبرز الظواهر الإعلامية التي شهدتها تلك الحرب على الإطلاق؛ فقد تمثلت في سلوكيات وممارسات وزير إعلام النظام العراقي محمد سعيد الصحاف؛ الذي اعتمد على توجيه خطابات حادة اللهجة ينفي خلالها تكبُّد القوات العراقية لأي خسائر كبيرة (مثل نفيه القاطع لسقوط أو استسلام أي أسير عراقي جنديًا كان أو ضابطًا في أيدي قوات التحالف قائلاً: "**من عرضتهم شاشات التليفزيون لا ندري من أين جاءوا بهم**"[٤٦]) كما درج الوزير الصحاف على المغالاة في قيمة ما ادعي من أن القوات العراقية قد حققته من نجاحات عسكرية، مثل إعلانه عن أسر عدد كبير من الجنود البريطانيين والأمريكيين مع عرض صورهم على شاشات التلفزة، وتأكيده على أن قوات التحالف حاولت إنزال الجنود قرب النجف وكربلاء،

لكنهم هربوا بفضل حصار القوات العراقية وحاولوا الشيء نفسه في الشمال قرب كركوك، وهربوا كذلك تحت تأثير الملاحقات العراقية[٤٧].

وأهم ما اتسم به خطاب الوزير الصحاف هو الاعتماد على توجيه الشتائم والإساءات مع التوجه نحو استخدام ألفاظ غير لائقة تصل أحيانًا إلى حد البذاءة في التعبير. وعلى الرغم من أن الصحاف كان أكثر من لجأ إلى هذه الآلية، فيمكن للمتابع للخطاب الرسمي لرموز نظام صدام حسين أن يجد عددًا منهم قد استخدم عبارات وألفاظًا غير لائقة؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ٤٠: ٥٠% من التصريحات الصحفية العراقية منذ بداية القصف الأمريكي تدخل في نطاق الشتائم والسب والسخرية [٤٨]. فيما تؤكد بعض التقارير أن الصحفيين تمكّنوا من إحصاء ٢٣ مفردة نابية في كلمة قصيرة ألقاها وزير الخارجية العراقي ناجي صبري عند وصوله إلى دمشق في طريقه للقاهرة لحضور اجتماع وزراء الخارجية العرب. أما نائب رئيس مجلس الوزراء طه ياسين رمضان فقد أطلق -في أحد مؤتمراته الصحفية التي عقدها في بغداد في بدايات الحرب- ما أحصى البعض فيه عددًا لا يقل عن ٢٠ شتمة(!) للإدارة الأمريكية والرؤساء العرب، واصفًا إياهم بالمجرمين والخونة والأوغاد والأغبياء والطغاة[٤٩].

ويرى خبراء الإعلام أن ركون وزير الإعلام العراقي المستمر إلى الرد في المؤتمرات الصحفية بالشتائم قد أظهره في صورة الضعيف الذي لا يملك شيئًا سوى الإساءة، في حين كان الأفضل له أن يتعامل بحرفية أكبر؛ من خلال عرض الحقائق على الأرض مثلاً[٥٠].

وكما سبقت الإشارة، لم يكن العراق هو الطرف الوحيد الذي استخدم الإعلام بشكل مثير للجدل خلال أحداث تلك الحرب؛ فقد اتجهت القوات البريطانية/الأمريكية إلى انتهاج السلوك ذاته؛ ظهر ذلك في أكثر من جانب، **ابتداءً** بالمنشورات التي ألقتها الطائرات الأمريكية على الشعب العراقي تطالبه فيها بعدم المقاومة، مع التأكيد على أن القوات الأمريكية أتت لتحرير الشعب العراقي، **مرورًا** بالتصريحات المتضاربة بشأن سقوط المدن العراقية في القبضة الأمريكية واستسلام الجنود العراقيين طواعية؛ وهذا ما تأكَّد -وبشدة- مع أحداث المعركة في ميناء **أم قصر** العراقي؛ حيث تباينت بل وتضاربت التصريحات الرسمية عن سقوطها واستسلام المقاومة العراقية بها، وذلك على نحو أفقد الجميع الثقة في كل ما يصدر عن طرفي الأزمة من تقارير وتصريحات.

(٤) على صعيد السياسة الخارجية، انتهج عراق صدام حسين خلال مرحلة الحرب سياسة خارجية تقوم على التصعيد في العلاقات مع الآخرين، مع توجيه لوم شديد إلى العديد من القوى والأطراف الإقليمية لعدم مساندته في الحرب، أو في لغة أكثر حدة لمساعدة المعتدين.

فمنذ اليوم الأول للحرب، استخدمت السياسة الخارجية لعراق صدام حسين لغة تعتمد على توجيه الإساءة ضد جميع الدول العربية، عبر اتهامها بأنها إما متواطئة بشكل معلن أو بشكل سري مع الأعداء، أو معادية لتطلعات شعوبها[٥١].

كما ظهر ذلك التوجّه بشكل واضح مع الانتقادات التي وجَّهها طه ياسين رمضان -نائب الرئيس العراقي وقتذاك- للبيان الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في القاهرة، متسائلاً عن أسباب عدم توقف الدول العربية عن ضخّ البترول للدول المعتدية، وعدم مبادرتهم بإغلاق السفارات الأمريكية والبريطانية في عواصمهم، فضلاً عن عدم تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، بل الأكثر من

ذلك اتهم رمضان بعض أجهزة المخابرات العربية بتقديم معلومات عن المواقع العراقية وتوفير مرشدين للقوات الأمريكية والبريطانية لتوجيههم وإرشادهم إلى هذه المواقع(٥٢).

مع استمرار أحداث الحرب صار الخطاب العراقي الموجَّه للخارج -وبالأخص للدول العربية- أكثر حدة وتشددًا؛ فقد أكد وزير خارجية نظام صدام حسين على أن الحكومات العربية التي تطعن العراق في الظهر ستحاسب "**حسابًا عسيرًا**" أمام التاريخ والأمة العربية، كما قال: "**هناك من يطعن أو يسعى ليطعن العراق من الخلف، لكنه سيلقي حسابًا عسيرًا من شعبه، وسيحاسب حسابًا عسيرًا على هذا التواطؤ والموقف الخياني أمام التاريخ والأمة العربية**". وفي السياق ذاته، حاول الحديثي الإشارة إلى وجود فجوة ما بين توجهات الرأي العام والشعوب في الدول العربية من ناحية، والتصرفات الحكومية الرسمية من ناحية أخرى، فقد نوه وأشاد "**بالموقف الشعبي الممتاز في كل الدول العربية بلا استثناء**"، معربًا عن أمله في أن "**يقترب الموقف الرسمي من الموقف الشعبي**"، مؤكدًا على أن"**دليل مشروعية أي موقف رسمي هو مدى اقترابه من الموقف الشعبي**"، ومذكرًا بأن قرارات القمم العربية التي سبقت الحرب (فضلاً عن القمة الإسلامية) قد نصت على "**التضامن مع العراق وعلى عدم المشاركة في العدوان عليه**"(٥٣).

قام وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الحديثي بزيارة لسوريا بعد أيام قليلة من بداية الحرب، وقد حاول أن يدفع الدول العربية لدعم النظام العراقي خلال هذه الحرب قائلاً: "**نأمل من الحكومات العربية أن ترتفع إلى المستوى المناسب الآن لمواجهة هذه الهجمة الاستعمارية الصهيونية التي لا تستهدف العراق فحسب بل كل الدول العربية**"(٥٤). وأضاف: "**نأمل من الإخوة العرب وأنظمتهم في هذه المرحلة أن يدافعوا عن أنفسهم، وأن يقفوا وقفة حقيقية**"، وطالبهم بتسجيل موقف ضد العدوان الصهيوني/الأمريكي/البريطاني الذي يستهدف جميع الدول العربية لتحويلها إلى كانتونات ودويلات ضعيفة يحكمها رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون(٥٥)؛ الأمر الذي يمكن اعتباره استمرارًا للنهج العراقي في السياسة الخارجية في مرحلة ما قبل الحرب، حينما كان النظام العراقي يحاول تمديد نطاق الأزمة بإدخال أطراف أخرى فيها.

إلا أن السياسة الخارجية العراقية بعد بداية الحرب قد اتسمت بإسباغ لهجة تحذيرية على الخطاب الموجَّه للدول الإقليمية المحيطة (العربية منها وغير العربية)؛ فخلال الزيارة ذاتها أعرب الوزير العراقي عن أمله في: "**ألا يُطعن العراق من قبل جيرانه بخنجر مسموم من الخلف**"، مؤكدًا أن الشعب العربي والإسلامي كله مع العراق. كما كان صبري أكثر صراحة في حديثه الموجه لتركيا؛ إذ حذر الحكومة التركية من مساندة الحرب، وتوعَّد بإنزال أضرار مضاعفة بأعداء العراق، قائلاً: "**أتمنى أن يري جيراننا الأتراك مصلحتهم الوطنية الحقيقية، ونحن لا نريد منهم شيئًا ومصلحتهم الوطنية هي أن يقفوا ضد العدوان**"، مؤكدًا أن "**العراق ليس دولة هامشية، وأن من يتواطأ مع العدوان على العراق يصيبه هذا العدوان**"(٥٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن والكويت كانتا أكبر الدول العربية نصيبًا من الانتقادات والشكاوى العراقية في هذا الصدد؛ إذ اتهمهما العراق بتقديم تسهيلات عسكرية لقوات التحالف الأمريكي/البريطاني. وقد تبلورت التحركات العراقية -في هذا الصدد- مع الشكاوى التي تقدم بها وزير الخارجية العراقية (في عهد صدام حسين) "ناجي صبري" إلى مجلس جامعة الدول العربية، واتهم فيها كلاً

من الكويت والأردن بتقديم تسهيلات عسكرية لقوات التحالف الأمريكي/البريطاني، لشن الحرب على بلاده، مطالبًا الجامعة باتخاذ موقف حاسم من خلال قرار إدانة صريحة لهذه الدول؛ انطلاقًا من ميثاق الجامعة وقرارات القمم العربية التي سبقت الحرب[٥٧]، مع التأكيد على أن هذا الموقف يُعد انتهاكًا لكل القرارات العربية ولقرارات مجلس الأمن التي أكدت كلها على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

ولم يكتفِ العراق بالتقدم بشكاوى إزاء هذه الدول؛ بل ذهب أبعد من ذلك موجِّهًا عددًا من الصواريخ إلى الأراضي الكويتية، الأمر الذي فسّره العراقيون على لسان وزير الخارجية "ناجي صبري الحديثي" على اعتبار أنه يدخل في نطاق الدفاع الشرعي عن النفس؛ لا سيما وأنه موجّه ضد القواعد الأمريكية الموجودة في الكويت وليس موجَّهًا ضد الكويتيين أنفسهم؛ إذ قال الحديثي في تصريحات له (خلال تواجده في القاهرة للمشاركة في أعمال اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي عقدت بعد نشوب الحرب) إن بلاده "**ستقاوم وجود القواعد العسكرية التي تطلق صواريخها على العراق الذي يدافع عن نفسه بموجب ميثاق الأمم المتحدة (الذي يكفل حق الدفاع عن النفس) .. العراق لم يطلق الصواريخ على الكويت؛ وإنما على القوات الأمريكية المعادية، التي بدأت بالعدوان على العراق**"، وأضاف: "**لا يمكن أن تستمر هذه القواعد التي بدأت عدوانها منذ زمن طويل على العراق، ولابد أن ندافع عن أرضنا**"[٥٨]. وهذا ما أكدته تصريحات وزير الدفاع العراقي آنذاك سلطان هاشم أحمد -في وقت لاحق- حيث أكد أن العراق سيواصل قصف القواعد الأمريكية في الكويت بالصواريخ؛ لأن العدوان على الأراضي العراقية ينطلق من تلك القواعد[٥٩].

تجدر الإشارة إلى أن النهج العراقي في مرحلة الحرب -بأبعاده المختلفة- استمر على ما هو عليه، إلى أن جاءت اللحظة الفارقة مع سقوط بغداد في أيدي قوات التحالف؛ إذ اختفى النظام العراقي برموزه وقياداته السياسية، كما أصبح من الصعب الحديث عن وجود قوات مسلحة منظمة أو جيش نظامي يمكن أن يكون له ردّ فعل أو أن يتم رصد تحركاته.

وقد سادت حالة من الضبابية والتضارب حول مصير الرئيس السابق صدام حسين وغيره من القيادات العراقية؛ ما بين تكهنات بهروبه مع أركان حكمه إلى موسكو في إطار صفقة أمريكية/روسية، وتوقعات بلجوئه لسوريا التي اتهمها الأمريكيون بتقديم مساعدات عسكرية للعراق وتسهيل خروج مسئولين كبار في النظام العراقي إلى أراضيها، وأخرى تؤكد أنه ما زال مختبئًا داخل العراق، فضلاً عن تكهنات بمقتله خلال العمليات العسكرية. وقد قَبِلَ صدام حسين بهذه الضبابية التي تكتنف مصيره، ولم يبد لفترة طويلة من الزمن أي بادرة يمكن من خلالها التكهن بمصيره أو بما ينوي فعله خلال المرحلة المقبلة، إلا أنه قام بتحرك لفت أنظار الجميع بعد ما يقرب من شهرين من سقوط بغداد؛ إذ اختار يوم **١٥ يونيو ٢٠٠٣** ليذيع على الشعب العراقي خطابًا دلَّل فيه على أنه لا يزال على قيد الحياة وأنه ما يزال موجودًا في الأراضي العراقية.

ومن الجدير بالذكر أن الخطاب الذي وجَّهه صدام حسين للشعب العراقي قد فتح بابًا واسعًا للجدل في الشارع السياسي العراقي والعربي والعالمي على حد سواء، كما اختلف المراقبون في قراءته ومحاولة استنباط دلالاته السياسية؛ فقد اعتبر البعض أن التهديد واللهجة المتشددة التي يستخدمها صدام حسين في خطابه موجّهة للشعب العراقي ذاته أكثر من كونها موجّهة لقوات الاحتلال، وأن صدام حسين

لا يزال على أساليبه في دعوات الانتقام من الآخرين من أبناء الشعب العراقي. في حين قرأ آخرون الخطاب، مشيرين إلى ما جاء فيه من الإقرار بالهزيمة؛ حيث قال: "**آثرنا التخلي عن السلطة على ألا نساوم على المبادئ**..."[٦٠]، ومن ثم يكون الغرض الرئيسي للخطاب في وجهة نظرهم هو محاولة استغلال الصدى الجيد الذي بدأت تؤتيه عمليات المقاومة العراقية للوجود والقوات الأجنبية في البلاد؛ أي إن صدام حسين أراد أن ينسب تلك المقاومة لنفسه بحيث يكسب ود قطاعات عريضة من الشعب على اعتبار أن مقاومة المحتل -أيًّا كان مصدرها- تضفي عليه قدسية خاصة وشرعية كبيرة. تتأكد صحة هذا الطرح بالنظر لتوقيت الخطاب الذي جاء في وقت متأخر عندما اتخذت عمليات المقاومة طابعًا واسعًا إلى حد ما ومؤثرًا بشكل واضح في القوات الأجنبية الموجودة بالبلاد لا سيما القوات الأمريكية؛ فأراد صدام حسين أن يعطي انطباعًا بأن هذه المقاومة هي صدى لمواقفه أو لقيادته، وأنه لا يزال يسيطر على قطاعات معنية أو يوجه قطاعات معينة داخل البلاد[٦١].

وبصرف النظر عن مدى نجاح صدام حسين في الظهور بمظهر الزعيم الوطني المحرك للمقاومة ضد المحتل من عدمه؛ فإن كل تأثير له قد زال ومحيت تداعياته مع سقوطه كأسير في أيدي قوات الاحتلال الأمريكي بعد أن تمكنت من القبض عليه في **١٤ ديسمبر ٢٠٠٣** بعد أن كان مختبئًا في مدينة تكريت مسقط رأسه في أحد الكهوف وفي حالة يرثى لها. ومن ثم أُعلنت -وبشكل رسمي وقاطع- نهاية نظام صدام حسين واحتمالات عودته لقمة الحكم في بغداد، وأصبحت القضية مثار الاهتمام هي فرص واحتمالات محاكمة صدام حسين ورموز نظامه كمجرمي حرب.

ومن استقراء التحركات العراقية في مرحلة ما بعد الحرب ومقارنتها بالتحركات العراقية في المرحلة السابقة يتضح أن الرؤية العراقية الرسمية للحرب قد اتسمت بالثبات في المرحلتين، لا سيما فيما يتعلق بالتأكيد على أن الحرب ليست موجهة ضد العراق وحده، وأن العراق قادر على تحقيق النصر في تلك الحرب؛ ومن ثم فقد كان هناك نوع من الثبات في التحركات والاستراتيجية العراقية في كلتا المرحلتين، إلا أن التحركات العراقية في المرحلة الثانية قد اتسمت بقدر أكبر من الحدة والعنف، وقد اتضح ذلك بشكل جلي بالنظر إلى الاختلاف الذي طرأ على السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث ركن الخطاب العراقي إلى استخدام لهجة التهديد والوعيد، فضلاً عن تعمد الإساءة إلى الدول الواقعة في محيطه الإقليمي، لا سيما الدول العربية التي عمد إلى اتهامها بالخيانة والعمالة، وأنها تطعن العراق من الخلف؛ وذلك بعد أن كان يؤكد في مرحلة ما قبل الحرب على أن العراق تربطه علاقات "**طبيعية**" مع تلك الدول. **ويعد ذلك هو الاختلاف الرئيسي في الاستراتيجية العراقية ما بين المرحلتين**؛ إذ استمرت جهود النظام العراقي في محاولة حشد الدعم الشعبي إلى جانبه، فضلاً عن العرض المستمر للنجاحات والانتصارات التي حققها الجيش العراقي في مواجهة الجيوش الغازية..!!

ولكن يمكن القول إن الاستراتيجية العراقية قد أثبتت فشلها على نحو لا لبس فيه؛ فلا المجتمع الدولي تمكن من حماية العراق من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضده رغم أنف الجميع ورغم عدم وجود مسوغ قانوني أو غطاء دولي لها، ولا حكومات الدول العربية قدمت دعمها للعراق سواء من الناحية المادية أو حتى المعنوية، ولا الجيش العراقي تمكن من الصمود في مواجهة القوات الأمريكية، التي تمكنت من إسقاط

العاصمة العراقية بغداد بعد أقل من عشرين يومًا من بداية الحرب، على الرغم من كل التوقعات التي سبقت الحرب والتي أكدت أن الحرب ستكون طويلة ومرهقة للقوات الأمريكية التي لا تعرف الكثير عن الأراضي والصحاري العراقية، ورغم كل ما عُرف عن صلابة وشراسة المقاتل العراقي. وأخيرًا، لم يقف الشعب العراقي إلى جوار حكومته ونظامه في مواجهة العدوان والغزو الأجنبي؛ وهذا ما تأكد مع الصور واللقطات التي بثتها وسائل الإعلام المختلفة لمواطنين عراقيين يهللون فرحًا بإسقاط تماثيل الرئيس العراقي المخلوع فور سقوط بغداد، وآخرين يقبّلون أياديَ أفراد القوات الأمريكية الغازية أو الفاتحة أو المحرّرة!. ورغم أن هناك الكثير من الشكوك التي تكتنف مصداقية هذه الصور واللقطات؛ إلا أن الحقيقة الثابتة والتي لا مفر منها أن الشعب العراقي لم يحزن لسقوط صدام حسين، أو حتى لإلقاء القبض عليه على هذا النحو المهين؛ بل كان حزنه على مصير العراق الذي أضحى "**أرضًا محتلة**"، خاصة بعد أن تكشفت حقيقة النوايا الأمريكية في العراق عقب انتهاء الحرب، كما أن العمليات التي تقوم بها "المقاومة العراقية" لم يكن الهدف منها دعم النظام العراقي المخلوع، بل كان مناوءة الوجود والاحتلال الأجنبي للأراضي العراقية.

في النهاية يبقى موقف الشعب العراقي من الأزمة العراقية ومن النظام العراقي السابق دليلاً حيًا على أن الديكتاتورية لن تربح، ويدق ناقوس الخطر للعديد من رؤساء وقادة الدول على مستوى العالم ليغيروا من سياساتهم الاستبدادية، خاصة بعد التغيرات التي شهدها النظام العالمي مؤخرًا بحيث لم يعد للشأن الداخلي قدسيته وحرمته، بل أضحت القوى الكبرى في العالم أكثر حرية وقدرة على التدخل في الشئون الداخلية لمختلف الدول متعللة باعتبارات مختلفة، ولا يشترط أن تكون تلك الاعتبارات أو الحجج مقبولة من المجتمع الدولي.

ثالثًا– مرحلة ما بعد الحرب:

مع سقوط نظام صدام حسين لم يعد من الممكن الحديث عن "**الموقف العراقي الرسمي**"، بل أضحت التفاعلات السياسية فى الداخل العراقي تدور ما بين القوى والتيارات السياسية النشطة فى العراق والتي عرفت فى مرحلة حكم صدام حسين بـ"**المعارضة العراقية**"، وقد أضحت تلك القوى عقب انتهاء الحرب هي الفواعل الرئيسية على الساحة العراقية الداخلية، وهى المحرك الرئيسي لطبيعة التجاذبات سواء فيما بين بعضها البعض أو فيما بينها وبين قوات الاحتلال.

وقبل التعرف على مواقف تلك القوى من القضايا المطروحة على الأجندة العراقية فى مرحلة ما بعد الحرب، يمكن القول إنه من المفيد إلقاء الضوء على الملاحظات الأولية التالية:

- تعددت القوى السياسية فى العراق على نحو شديد التشعب والتباين، كما تقاطعت وتعارضت الخطوط الفاصلة فيما بينها بشكل يبدو مربكًا فى بعض الأحيان؛ فبعض هذه القوى والتنظيمات اعتمدت في تكوينها على أساس عرقي إثني، بالدرجة الأولى؛ وذلك مثل جميع الأحزاب الكردية المتواجدة فى العراق لاسيما الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني،والحزب الديمقراطي الكردستاني)، في حين كان لبعضها منطلقات أيديولوجية كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية، كما كانت أخرى تنطلق من أطروحات سياسية فى المقام الأول.. وأبرزها "**الحركة الملكية الدستورية**" التي نادت بعودة الملكية إلى

العراق وذلك فى ظل التاج الهاشمى وترشيح الشريف بن علي لتولي عرش العراق، واعتمدت قوى أخرى فى تعريف نفسها على التباينات المذهبية واختلاف المرجعيات الدينية؛ ويقصد بذلك التنظيمات المختلفة لكل من الشيعة (**مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق**) والسُّنة.

وهناك فى الوقت ذاته تنظيمات المعارضة العراقية التي كانت موجودة فى المهجر خلال فترة حكم صدام حسين، والتي كان أبرزها على الإطلاق "**المؤتمر الوطني العراقي**"؛ الذي تم تكوينه فى عام ١٩٩٢، والذي تميز بأنه يجمع بين كونه تجمعًا لمجموعة من الليبراليين العراقيين الموجودين فى المنفى منذ سنوات طويلة، والذين يتمتعون بعلاقات جيدة وقوية مع دوائر صنع القرار فى الدول الغربية -لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا- إلى جانب القوى المعارضة لنظام صدام حسين فى داخل العراق، بما فى ذلك بعض الأحزاب الكردية والشيعية والملكية.

- اختلفت القوى والتيارات السياسية العراقية (وبشكل واضح) فى مواقفها من القضية العراقية؛ فقد أرادت بعض القوى إسقاط صدام حسين مع بقاء النظام بزعامة حزب البعث العربي/الاشتراكي؛ على اعتبار أن نقطة الخلاف بينها وبين هذا النظام قائمة على المنهج (أي منهجية الحكم وطريقته) فى مقابل أطراف أخرى هدفت إلى تحقيق مصالح طالما كافحت من أجل تحقيقها كالحكم الذاتي وحق تقرير المصير وغيرها من الحقوق الخاصة التي وقف نظام صدام حسين عقبة فى سبيل تحقيقها[٦٢].

- وقد أجمعت كل القوى تقريبًا على كرهها لنظام حكم صدام حسين وعلى رغبتها فى إسقاطه، كما أن جميع تلك القوى كانت قد شرعت -حتى قبل شن الحرب- فى وضع خطط بديلة لما سيكون عليه الحال فى مرحلة ما بعد صدام حسين، وحاولت تأمين نصيبها من الكعكة السياسية فى عراق ما بعد الحرب، وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت هذه القوى فى درجة تأييدها للتدخل الأمريكي فى العراق ولفكرة تغيير نظام الحكم فى العراق بواسطة قوى أجنبية أو خارجية. وهو ما انعكس على مواقف تلك القوى والتيارات من الحرب ما بين الأكراد الذين لم يترددوا فى تقديم المساعدات العسكرية الصريحة للقوات الأمريكية، والشيعة الذين التزموا الصمت، والسُّنة الذين عارضوها على استحياء.

- ثم انقسمت القوى والتيارات العراقية وفق خط تقسيم مختلف؛ إذ أضحى معيار الاختلاف فيما بين هذه القوى فى الوقت الحالي، هو مستوى علاقتها بقوات الاحتلال الأمريكي. فيمكن -وبوضوح- التفريق ما بين القوى والأحزاب المنضوية تحت لواء "**مجلس الحكم الانتقالي**" الذي حظي بالدعم الأمريكي، والقوى المعارضة لذلك المجلس وللوجود الأمريكي فى العراق. وكان من أبرز القوى المعارضة للاحتلال الأمريكي فى هذا الإطار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر زعيم ما يعرف بـ"**الحوزة العلمية الناطقة فى العراق**"، والذي اعتبر مجلس الحكم الانتقالي العراقي ومن يتعاونون معه مخالفين لرغبة الشعب وطموحاته، وأن كل ما يصدر عن المجلس يخالف رأي الشعب ويثير النعرات الطائفية لا سيما ما بين السُّنة والشيعة[٦٣].

وقد انعكس اختلاف الرؤى ما بين القوى السياسية العراقية فى رؤيتها لمجموعة القضايا ذات

الأهمية التي طُرحت على الأجندة السياسية فى عراق ما بعد الحرب.. **ومن أهم هذه القضايا:**

– المقاومة المسلحة للوجود الأجنبي "الاحتلال":

تعد تلك القضية من أهم المسائل التي شهدت تباينًا واضحًا فيما بين القوى السياسية فى عراق ما بعد صدام؛ ففي حين تختفي تمامًا أي صور للمقاومة المسلحة من قبل "**الأكراد**" فى الشمال الذين بدوا أقرب لأن يكونوا حلفاءً للولايات المتحدة الأمريكية، كما نجد بعض المراجع "**الشيعية**" فى الجنوب يصدرون فتاوى صريحة بعدم اللجوء إلى العنف فى التعبير عن المعارضة السياسية[٦٤]، في حين يقع ذلك فإن بعض قادة"**الشيعة**" المقاومة استخدم كورقة ضغط سياسية فى المقام الأول. ففي مرحلةٍ ما وزَّع مكتب الصدر في النجف منشورًا قال فيه إنه مستعد لوقف كل شيء في حال وافقت قوات الائتلاف رسميًا على التفاوض معه، بشرط أن تكون تلك المفاوضات منصفة ونزيهة، وتحت رعاية المرجعية الشيعية، وقد جاءت هذه الخطوة بعد أن تعرضت مليشيات جيش المهدي إلى خسائر بشرية كبيرة خلال المعارك مواجهاتها مع قوات الائتلاف في بغداد والمدن الجنوبية الأخرى التي تقطنها أغلبية من المسلمين الشيعة[٦٥].

أما المسلمون السَّنة فقد تبنوا –وبشكل واضح ومعلن– نهج المقاومة المسلحة، ويجد ذلك النهج رواجًا خاصًا ما بين الشبان الذين لا يرتبطون بمراجع دينية أو قيادات روحية تربط المقاومة والمهادنة بقرار سياسي[٦٦].

جدير بالذكر أن المقاومة المسلحة للوجود العسكري الأمريكي فى العراق قد بدأت فى شهر مايو من عام ٢٠٠٣، وفى إطارها –وحتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير– وقعت سلسلة من العمليات الاستشهادية والعمليات التفجيرية التي استهدفت تصفية عدد من رموز القوى السياسية المتعاونة مع قوات الاحتلال الأمريكي، كما وجهت كثير من هذه العمليات ضد الجنود الأجانب المتواجدين فى الأراضي العراقية لا سيما الجنود الأمريكيين والبريطانيين، فضلاً عن ضرب بعض المواقع الحيوية من قبيل مقار الأمم المتحدة وبعض خطوط ومحطات النفط... وغيرها.

صياغة ووضع الدستور العراقي:

جاء الخلاف حول مسألة صياغة دستور العراق الجديد متوافقًا مع التقسيم الجديد للقوى السياسية العراقية بين قوى موالية لمجلس الحكم الوطني المعيَّن أمريكيًا والقوى الرافضة له. فقد اعتبر أعضاء المجلس أن إقرار مثل هذه الخطوة يعد خطوة تاريخية تؤسس لمفهومي الديمقراطية والحرية اللذين طالما تاق إليهما الشعب العراقي. ورأى عضو المجلس الانتقالي الدكتور محمود عثمان (كردي مستقل) أن هذا الدستور أفضل ما يمكن الحصول عليه في ظل الوضع الراهن، وأن الاعتراضات على بعض بنوده مردها إلى عدم استيعاب بعض المفردات مثل الفيدرالية والحكم اللامركزي، والتي تبدو غريبة على المواطن العراقي الذي اعتاد على حكم المركز والفرد الواحد.

هذا وقد دافع رئيس الحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى) عن الدستور بالقول إنه يوفر لكل عراقي مكانًا وظرفًا مناسبين لممارسة مواطنته، وإنه يضع ضمانات للأغلبية والأقلية على عكس ما كانت تفعل الحكومات الدكتاتورية السابقة. ورغم التحفظات التي أبداها–في اللحظة الأخيرة– بعض رموز الشيعة مثل "محمد بحر العلوم" و"موفق الربيعي" و"إبراهيم الجعفري"، و"عبد العزيز الحكيم"؛ فإنهم –وبعد مشاورة المرجع الشيعي آية الله العُظمى علي السيستاني

خلال الزيارة التي قاموا بها إلى النجف- أكدوا تجاوزهم للخلافات واستعدادهم للموافقة.

فيما رأت القوى والأحزاب غير المنضوية تحت لواء المجلس والمعارِضة له، أن وضع دستور للبلاد في وجود الاحتلال أمر غير صحيح؛ لأنه يقنن وجود الاحتلال، كما أن هذه الخطوة مؤقتة، وإن استمرارها مرهون بوجود الاحتلال. وممن مثل هذا الرأي الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي يرى أن وضع دستور للبلد مع وجود الاحتلال أمر غير صحيح، وأكد على ضرورة انتقال السلطة للعراقيين وخروج المحتلين من البلد، مشككًا في قدرة مجلس الحكم على تولي السلطة في العراق بمفرده.

واعتبر الشيخ "عبد السلام الكبيسي" - عضو هيئة علماء المسلمين- أن الدستور هو مشروع لترويض الشعب العراقي على قبول الاحتلال، وأنه يكرس لاستمرار هذا الواقع ويضع الأساس للمخططات الأميريكية إزاء الدول الأخرى بالمنطقة.

ويقول الكبيسي إن: "**القانون المؤقت له امتداد وتأثير على الدستور الدائم**"، **وإنه: "مليء بالفخاخ الموقوتة التي تهدف لتفتيت العراق وإدامة الصراع فيه**", ويشير إلى عدد من الفقرات الواردة في الدستور المؤقت التي تؤيد رأيه(٦٧).

تقديم الرئيس العراقي السابق للمحاكمة:

شأنها شأن الرغبة في الإطاحة بنظام صدام حسين؛ تعد قضية تقديم الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وجميع أعوانه ورموز نظامه إلى المحاكمة عما اقترفوه من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان من القضايا القليلة التي شهدت إجماعًا في آراء القوى السياسية العراقية على الرغم من التباينات الجذرية فيما بينها.

فقد اتفقت القوى العراقية في معظمها على ضرورة تقديم الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى المحاكمة، كما اتفقت تلك القوى على ضرورة أن تكون المحكمة المختصة بتلك المحاكمة عراقية وطنية وليست دولية، وهذا ما أكده مجلس الحكم الانتقالي العراقي على لسان رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي "**عبد العزيز الحكيم**" الذي كان يقوم بزيارة لندن في ٢٠٠٣/١٢/١٧؛ إذ قال: "**إن الرئيس العراقي السابق صدام حسين يجب أن يحاكم في العراق من قبل المحكمة الجنائية العراقية**".

كما أكد الحكيم في ختام لقائه مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أن مجلس الحكم يريد أن يحاكم أي عراقي من قبل هذه المحكمة خصوصًا صدام حسين وأمثاله، وأضاف: "**المهم أن العراقيين يتولون محاكمة صدام**"، مشيرًا إلى إمكانية "**مشاركة المجتمع الدولي**"(٦٨).

وبالفعل أوكلت مهمة تنسيق الاستعدادات الخاصة بمحاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى "**سالم الجلبي**" وهو أحد المحامين العراقيين البارزين، وكان قد أكمل دراسته في الولايات المتحدة، كما أنه ابن أخ أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي وعضو مجلس الحكم الانتقالي، والأخير كان من أكثر المقربين من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).

إقرار الفيدرالية كأساس لتنظيم الواقع السياسي في العراق:

تجدر الإشارة -في البداية- إلى أن التمسك بخيار "الفيدرالية" كأساس لتنظيم الواقع السياسي في العراق قد جاء من قبل الحزبين الكرديين الكبيرين في الأساس، وهذا ما أكَّده رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق

"مسعود البرزاني"، قائلاً إن حزبه وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني يشتركان في موقفهما من مقترح "**الفيدرالية**" في العراق، ولا يوجد أي اختلاف في موقف الحزبين إزاء تلك القضية. من جهته شدَّد زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني "جلال الطالباني" على التزام الحزبين بخيار "**الفيدرالية**" بما ينسجم وقرار البرلمان الكردي الصادر عام ١٩٩٢ بتشكيل فيدرالية على أسس عرقية وجغرافية. وأضاف الطالباني أن الحزبين الكرديين سيسعيان إلى توسيع النقاش بشأن مسألة "**الفيدرالية**" في العراق ليضم أحزابًا كردية وعربية أخرى، والسعي لإقناع تلك الأحزاب بعدالة الموقف الكردي من الفيدرالية(٦٩).

إلا أن القوى والتيارات الأخرى في العراق لم تدعم فكرة الفيدرالية أو تتحمس لها بنفس مقدار تحمس القوى الكردية لها، لا سيما وأن ذلك الخيار لا يحقق أي فوائد أو مصالح سياسية سوى للأكراد الذين تعد الفيدرالية بالنسبة لهم حلمًا يشكل تحقيقه البداية الفعلية لهدف أكبر يتعد مرحلة الحكم الذاتي الممنوح لهم حاليًا.

ومن الجدير بالذكر أن بعض القوى السياسية في العراق تقدّم أطروحات أخرى للفيدرالية؛ إذ يفضل البعض (خاصة التركمان) أن يكون تطبيق الفيدرالية مرتبطًا بأسس إدارية، وأن يتم ضمن المحافظات وليس استنادًا على تقسيم القوميات الذي يتطابق مع تقسيم أقاليم البلاد(٧٠).

خاتمة:

هكذا احتل العراق، تاركًا للأمة ثُغرة تضاف إلى حلقات التداعي والتهاوي، وهكذا كشفت المتابعة كيف أن الاستبداد هو حقًا الثغرة الأوسع لإيهان الأمة من داخلها وتركها عرضة لافتراس الخارج حين يجد فيها لقمة سائغة.لقد كشف الموقف العراقي حكمًا وشعبًا عن العديد من الدروس التي ينبغي الوقوف عليها والاستفادة منها؛ عسى أن يغير الله – تعالى– ما بالقوم حين يبصرون ما قد ألمَّ بهم ويغيرون ما بأنفسهم.

الهوامش:

(١) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/١٧.
(٢) الرأي العام، ٢٠٠٣/١/١
(٣) عبد اللطيف السعدون، الحياة، ٢٠٠٢/١٢/١٦.
(٤) محمود التهامي، "ألغاز التقرير العراقي"، العالم اليوم، ٢٠٠٢/١٢/٢٢.
(٥) الحياة، ٢٠٠٣/١/٢٨.
(٦) الحياة، ٢٠٠٣/٣/١٨.
(٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٤.
(8) Peter parker, Washington post ,Dec.23, 2002.
(٩) الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٥.
(١٠) الحياة، ٢٠٠٣/١/٦٢.
(١١) الاتحاد، ٢٠٠٣/١/٧.
(١٢) سلام مسافر، الرأي العام، ٢٠٠٣/٢/٢٨.
(١٣) السياسة، ٢٠٠٣/١/٧.
(١٤) الخليج، ٢٠٠٣/١/٧.
(١٥) صلاح متولي، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٢.
(١٦) الرأي العام، ٢٠٠٣/٢/٢٨.
(١٧) الرأي العام، ٢٠٠٣/٢/٢٧.
(١٨) الاتحاد، ٢٠٠٣/٣/٢٥.
(١٩) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/١٧.
(٢٠) عدنان الراشد، الأنباء، ٢٠٠٣/٣/١٦.
(٢١) الوطن، ٢٠٠٣/٣/١٤.
(٢٢) السياسة، ٢٠٠٣/٣/١٦.
(٢٣) علي عبد الأمير، الحياة، ٢٠٠٣/٣/١٨.
(٢٤) حميد غرياني، السياسة، ٢٠٠٣/٣/١٦.
(25) www.elaph.com 22Feb-2003.
(٢٦) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(٢٧) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(٢٨) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٢/٢٨.
(٢٩) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/١٦.
(٣٠) خير الله خير الله، الرأي العام، ٢٠٠٣/٣/١٦.
(٣١) الأنباء، ٢٠٠٣/٣/٩.

(٣٢) القبس، ٢٠٠٢/٣/٣.
(٣٣) الخليج، ٢٠٠٣/٣/٢٥.
(٣٤) الشرق الأوسط، ٨ أبريل ٢٠٠٣.
(٣٥) الخليج، ٢٠٠٢/٣/٢٥.
(٣٦) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٩.
(٣٧) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(٣٨) الخليج، ٢٠٠٣/٣/٢٥.
(٣٩) جون دانزيفسكي، لوس أنجلوس تايمز، عنها صحيفة القبس الكويتية، ٢٠٠٣/٤/١
(٤٠) الخليج، ٢٠٠٣/٣/٢٥.
(٤١) أحمد سالم المحلي، صحيفة الوطن، ٢٠٠٣/٣/٢٩.
(٤٢) الوطن السعودية، ١ أبريل ٢٠٠٣.
(٤٣) الشرق الأوسط، ٣ أبريل ٢٠٠٣.
(٤٤) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/١.
(٤٥) الوطن، ٢٠٠٣/٤/٥.
(٤٦) فيصل القناعي، السياسة، ٢٠٠٣/٣/٢٧.
(٤٧) السياسة، ٢٠٠٣/٣/٢٥.
(٤٨) د. عبد الله الحمادي، الرأي العام ٢٠٠٣/٣/٢٦.
(٤٩) القبس ٢٠٠٣/٣/٢٧.
(٥٠) الرأي العام، ٢٠٠٣/٣/٢٧
(٥١) سامي عبد اللطيف النصف، الشرق، ٢٠٠٣/٤/١
(٥٢) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٢٦.
(٥٣) الوطن، ٢٠٠٣/٤/١.
(٥٤) الوطن، ٢٠٠٣/٣/٢٤.
(٥٥) المرجع السابق.
(٥٦) المرجع السابق.
(57) www.elaph.com March- 24,2003.
(٥٨) سوسن أبو حسين، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٣/٢٧.
(٥٩) الأهرام، ٢٠٠٣/٤/٢.
(60) www.aljazeera.net/ programs, 7/7/2003.
(٦١) المرجع السابق.
(٦٢) د. شمران العجلى، "الخريطة السياسية للمعارضة العراقية"، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٠، ص ص ٨٤-٨٥.
(٦٣) صحيفة الأهرام القاهرية، ٢٠٠٣/٨/١١.
(٦٤) محمد عبد السلام، صحيفة الأهرام القاهرية، ٢٠٠٣/٧/٦.
(65) www.bbcarabic.com, 11/5/2004.
(٦٦) مجلة أكتوبر، ٢٠٠٣/٨/٣.
(67) www.aljazeera.net, 3/8/2003.
(68) www.aljazeera.net, 18/12/2003.
(69) www.aljazeera.net, 7/1/2004.
(70) www.aljazeera.net, 8/1/2004